الأمم المتحدة

E/C.19/2015/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 February 2015
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الرابعة عشرة
نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل – ١ أيار/مايو ٢٠١٥
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل التي يُعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسائل المستجدة

استعراض السنوات العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين وما بعده: إطار عمل للنهوض بقضايا نساء الشعوب الأصلية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الإنجازات التي حققتها نساء الشعوب الأصلية، على الصعيدين الوطني والدولي، منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥. ويبرز التقرير بوجه خاص الأنشطة ذات الصلة الواردة في تقارير الاستعراض الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٥، والتي تركز على استعراض السنوات العشرين في مجالات: التعليم وبناء القدرات؛ ونساء الشعوب الأصلية والصحة؛ والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية وسبل الوصول إلى القضاء؛ ونساء

* E/C.19/2015/1.

270215 270215 15-01411 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الشعوب الأصلية في مواقع السلطة وصنع القرار؛ وفتيات الشعوب الأصلية؛ ونساء الشعوب الأصلية والفقر؛ ونساء الشعوب الأصلية والإحصاءات. ولا يقتصر هذا التقرير على إبراز الجهود التي تبذلها الدول، بل يعد أيضا موردا يمكن أن تستخدمه الشعوب الأصلية والحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ويدعو إلى تبادل الممارسات الجيدة، ويوجه الانتباه إلى الشواغل المستمرة التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية والتدابير اللازمة للتصدي لهذه التحديات.

أولا - مقدمة

١ - تعيش الشعوب الأصلية في نحو ٩٠ بلدا في جميع مناطق العالم. وفي معظم هذه البلدان، لا تزال ماثلة تركة الاستعمار وتاريخ القمع والتمييز ضد الشعوب الأصلية على مدى عقود عديدة. وعلى سبيل المثال، لا تزال ثمّة فجوات موثقة تماما في معدلات الفقر والصحة والتعليم وسبل الوصول إلى العدالة، ضمن العديد من المسائل الأخرى.

٢ - وفي إطار هذا السياق الصعب بالفعل، تواجه نساء الشعوب الأصلية حواجز إضافية تحول دون تمتعهن التام بحقوق الإنسان الواجبة لهن. وتعاني نساء الشعوب الأصلية من أشكال متعددة من التمييز، وكثيرا ما يفتقرن إلى سبل الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأراضي المتوارثة عن الأجداد؛ وهن يواجهن على نحو غير متناسب معدلات مرتفعة من الفقر، ويتعرضن للعنف، بما في ذلك العنف المترلي والاعتداء الجنسي، ويقعن في بعض السياقات ضحايا للاتجار بالبشر، ويعانين من آثار النزاع المسلح. ويرى أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن نساء الشعوب الأصلية، في حين أنهن يواجهن الكثير من الشواغل الأخرى للمرأة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الفقر وانتهاك حقوق الإنسان وانعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنهن يواجهن مسائل ذات طابع متميز، وغالبا ما يكون لديهن منظور مختلف لهذه المسائل. وحقيقة أن نساء الشعوب الأصلية لا يشكلن فئة متجانسة، ولكنهن يمثلن طائفة واسعة من الثقافات والاحتياجات والشواغل المختلفة، ينبغي أن تكون منطلقا محوريا لتصميم السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بمصالحهن والقضايا التي تؤثر عليهن[(١)].

ثانيا - تحليل الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٥

ألف - الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي

٣ - شاركت نساء الشعوب الأصلية في العمليات العالمية الرامية إلى تأكيد حقوق الشعوب الأصلية وحقوق المرأة والحقوق ذات الصلة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أسفرت هذه العمليات عن إنجازات ملحوظة، بالنسبة لنساء الشعوب الأصلية ولحركات حقوق الإنسان على نطاق أوسع. وقامت نساء الشعوب الأصلية، من أجل تيسير مشاركتهن في العمليات الدولية، بإنشاء شبكات محلية ووطنية ودولية. ففي آسيا وأفريقيا والأمريكتين، توجد الآن شبكات إقليمية لنساء الشعوب الأصلية تسعى إلى كسب تأييد هيئات حكومية

(١) انظر E/2004/23، الفقرة ٣.

وغير حكومية من أجل توجيه الانتباه إلى حالاتهن المتنوعة، وإلى المسائل التي يرغبن في أن تعالجها تلك الهيئات.

٤ - وفيما يتعلق بمشاركة نساء الشعوب الأصلية في العمليات الدولية، تجدر الإشارة إلى مشاركتهن في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين (١٩٩٥) ومشاركتهن المستمرة في اجتماعات المتابعة بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين. كما شاركت نساء الشعوب الأصلية في دورات لجنة وضع المرأة وشاركن في العديد من الأحداث الرسمية والأحداث الجانبية والمؤتمرات الصحفية والدورات التدريبية. ونتيجة لجهود الدعوة التي بذلنها، اعتمدت لجنة وضع المرأة قرارين بشأن نساء الشعوب الأصلية، هما: القرار ٧/٤٩، المعنون ''حالة نساء الشعوب الأصلية: بعد استعراض السنوات العشر لإعلان ومنهاج عمل بيجين''؛ والقرار ٤/٥٦، المعنون ''نساء الشعوب الأصلية: عناصر فاعلة في القضاء على الفقر والجوع''. وقد كان القرار ٤/٥٦ إنجازا تاريخيا من حيث الاعتراف بدور نساء الشعوب الأصلية ومعارفهن التقليدية في عملية التنمية من أجل القضاء على الفقر.

٥ - وفيما يتعلق بحركة حقوق الشعوب الأصلية، كانت نساء الشعوب الأصلية مشاركات ومُساهمات نشطات خلال عقدين من المفاوضات حول إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧. وتُحظى حقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية بالحماية في جميع أحكام الإعلان، ولا سيما المادة ٢٢، التي تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص لحقوقهن واحتياجاتهن الخاصة، وتدعو الدول إلى اتخاذ تدابير من أجل ضمان حصول نساء الشعوب الأصلية على الحماية والضمانات الكاملة إزاء جميع أشكال العنف والتمييز.

٦ - وبين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٧، ساعدت جهود الدعوة التي بذلتها نساء الشعوب الأصلية، إلى جانب رجال الشعوب الأصلية، في التأثير على إنشاء آليات الأمم المتحدة الثلاث ذات الولايات المحددة المتعلقة بالشعوب الأصلية، وهي: المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في عام ٢٠٠٠[٢]؛ ووظيفة المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، في عام ٢٠٠١[٣]؛ وهيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في عام ٢٠٠٧[٤]. وظل كلٌّ من هذه الآليات يعالج باستمرار شواغل نساء الشعوب الأصلية من خلال دورات

(٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/٢٠٠٠.

(٣) أنشأت وظيفته أصلا لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ (القرار ٥٧/٢٠٠١) ومدد ولايته لاحقا مجلس حقوق الإنسان (القرارات ١/٥ و ١٢/٦ و ١٤/١٥ و ٩/٢٤).

(٤) قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٦.

مواضيعية خاصة، واجتماعات دولية للخبراء، وزيارات قطرية، ودراسات. كما تقلّدت نساء الشعوب الأصلية أدوارا قيادية في كل هيئة من هذه الهيئات.

٧ - وقد أتاحت الدورات السنوية للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية محفلا هاما لنساء الشعوب الأصلية من أجل تقاسم الخبرات والتحديات وتبادل المقترحات والاستراتيجيات الرامية إلى المساعدة في التغلب على الحالات المثيرة للقلق. وقد شاركت نساء الشعوب الأصلية في هذه الدورات بأعداد كبيرة، حيث نظمن تجمعات خاصة بهن، وتحدثن بصوت قوي. وقد أولى المنتدى الدائم، منذ دورته الأولى، اهتماما خاصا لنساء الشعوب الأصلية، وكان الموضوع الرئيسي لدورته الثالثة هو ''نساء الشعوب الأصلية''. وفي أثناء دورات المنتدى الدائم الـ ١٣، اعتمدت ١٥٠ توصية تشير بصورة مباشرة إلى حالة نساء الشعوب الأصلية.

٨ - وتتجسّد توصيات المنتدى الدائم فيما يتعلّق بنساء وفتيات الشعوب الأصلية في ولايته المواضيعية الواسعة النطاق، التي تتناول طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك التعليم والثقافة والصحة وحقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ والتنمية والنزاع والعنف والحقوق الجنسية والإنجابية والمشاركة السياسية. وقد قُدّمت توصيات بشأن هذه المواضيع ومواضيع أخرى إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، وإلى منظمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني.

٩ - وتقدّم الدول، في هذا السياق، تقارير إلى المنتدى الدائم سنويا. وقدمت ٣٧ دولة عضوا ٨٧ تقريرا إلى المنتدى الدائم على مدى دوراته الـ ١٣. وتتنوع الإجراءات التي نفذتها الدول وتعكس مستويات مختلفة من الالتزام السياسي. وقدمت الدول، عموما، معلومات عن تدابير اتخذت على الصعيد الوطني بشأن الشعوب الأصلية، بمن فيها نساء الشعوب الأصلية، وهي تدابير تتعلق بالهياكل والعمليات وذات منحى يتصل بالنتائج. وتجسّد التدابير الهيكلية التصديق على الصكوك القانونية أو اعتمادها، ووجود آليات مؤسسية أساسية ضرورية لإعمال حقوق الإنسان. وتشير التدابير المتصلة بالعمليات إلى صكوك السياسات العامة والبرامج والتدخلات المحددة التي اتخذتها الدول والأفراد لحماية الحقوق وإعمالها. وأخيرا، يُبلغ عن التدابير المتصلة بالنتائج، سواء أكانت تدابير مباشرة أم بديلة، فيما يتعلق بإعمال حقوق الشعوب الأصلية.

١٠ - وقد أثيرت شواغل أخرى تتعلق بنساء الشعوب الأصلية في سياق المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١ واجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ومن أجل تعزيز مكانة

نساء الشعوب الأصلية في المناقشات بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي، أنشئت شبكة التنوع البيولوجي لنساء الشعوب الأصلية. والشبكة جزء من تجمّع السكان الأصليين، الذي يشارك في المفاوضات بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ ويتابعهما.

١١ - وتعمل نساء الشعوب الأصلية على زيادة اهتمامهن بهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات ذات الصلة، بما فيها لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقدمت نساء الشعوب الأصلية تقارير ظل وشاركت في دورات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في سياق الاستعراض الدوري لبلدان محددة[٥].

١٢ - وفي الآونة الأخيرة، شاركت نساء الشعوب الأصلية في العملية المفضية إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، التي تُعرف باسم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية[٦]. وفي عام ٢٠١٣، شاركت نساء الشعوب الأصلية في المؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية الذي عقد في ألتا بالنرويج، وأدرجت شواغلهن في وثيقة ألتا الختامية[٧]. وتُجسّد المسائل ذات الأولوية لنساء الشعوب الأصلية، على وجه الخصوص، في الموضوع ١ (بشأن أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها ومحيطاتها ومياهها) والموضوع ٤ (الأولويات الإنمائية للشعوب الأصلية المحددة بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة). وإضافة إلى ذلك، نظّمت نساء الشعوب الأصلية المؤتمر العالمي لنساء الشعوب الأصلية - ''التقدم المحرز والتحديات المواجهة فيما يتعلّق بالمستقبل الذي نصبو إليه'' - الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في ليما. واعتُمد موقف سياسي وخطة عمل[٨] كإطار للقضاء على ما تواجهه نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم من عنف وتمييز وعنصرية وفقر.

١٣ - وفي يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقدت الجمعية العامة جلسة عامة رفيعة المستوى عُرفت باسم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية في مقر الأمم المتحدة، بمشاركة كبيرة لممثلات لنساء الشعوب الأصلية. وقد أسفر المؤتمر العالمي عن وثيقة ختامية موجزة ذات منحى عملي، اعتمدت بتوافق الآراء في الجلسة الافتتاحية[٩]، وتشير إلى نساء الشعوب الأصلية في الفقرات ١٠ و ١٧ و ١٨ و ١٩ منها. وقد أُعدت الوثيقة الختامية بناء على مشاورات مفتوحة غير رسمية وشاملة للجميع مع الدول الأعضاء والشعوب الأصلية،

(٥) انظر CEDAW/C/MEX/CO/7-8.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٥.

(٧) A/67/994، المرفق.

(٨) انظر E/C.19/2014/9.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢/٦٩.

وشاركت فيها نساء الشعوب الأصلية من خلال ممثلاتهن. وإضافة إلى ذلك، عُيِّنت امرأة من السكان الأصليين في نيكاراغوا كمستشارة لرئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في إطار التحضير للمؤتمر.

١٤ - كما شاركت نساء الشعوب الأصلية في طائفة واسعة من الاجتماعات الأخرى وفي مؤتمرات نظمتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات، وأثرت على عملية صنع القرار في تلك الاجتماعات. وقد بُذلت جهود حثيثة من أجل تقديم دعم مالي إلى النساء للمشاركة في هذه الاجتماعات عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، ودعم من المنظمات غير الحكومية، ومن الحكومات. وقد ساعد هذا الدعم على ضمان إبراز منظورات المرأة ومقترحاتها وعلى تمثيل المرأة على قدم المساواة في هذه المنتديات.

باء - تحليل الاستعراضات الوطنية المقدمة إلى لجنة وضع المرأة

١٥ - يقدم هذا الفرع من التقرير موجزا للاستعراضات الوطنية المقدمة إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣، ستجري اللجنة استعراضا وتقييما لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقدم عدد يزيده مجموعه على ١٥٠ دولة استعراضات وطنية. وأدرجت ٣٥ دولة، معظمها من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معلومات محددة تتعلق بنساء الشعوب الأصلية في تقاريرها. ويُسلّط الضوء أدناه على موجز للمعلومات الواردة في الاستعراضات الوطنية الأكثر صلة بحالة نساء الشعوب. وبسبب قيود الحيز المتاح، لا ترد أدناه جميع أمثلة القوانين والسياسات والبرامج على الصعيد الوطني ذات الصلة بنساء الشعوب الأصلية.

١٦ - ويُقسّم الفرع إلى مواضيع، مع مراعاة نقاط العمل الـ ١٢ المحددة في منهاج عمل بيجين، وهي: المرأة والفقر؛ وتعليم المرأة وتدريبها؛ والمرأة والصحة؛ والعنف ضد المرأة؛ والمرأة والنزاع المسلح؛ والمرأة والاقتصاد؛ والمرأة في السلطة وصنع القرار؛ والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والمرأة ووسائط الإعلام؛ والمرأة والبيئة؛ والفتيات. ومع ذلك، ونظرا إلى أن التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة وضع المرأة لا تشمل معلومات متعلقة بنساء الشعوب الأصلية في إطار جميع نقاط العمل، فلم تُدرج سوى الفئات التي وردت معلومات بشأنها. وإضافة إلى ذلك، هناك فرع يتناول البيانات المتعلقة بنساء الشعوب الأصلية. وفي حين أن هذا الموضوع لا يمثل إحدى نقاط منهاج العمل، فقد قدمت عدّة دول معلومات عنه، وهو ذو صلة كبرى بالمواضيع الأخرى.

١ - التعليم وبناء القدرات

١٧ - قدم عدد من الدول تقارير عن مسألة نساء الشعوب الأصلية والتعليم. وتتصل المعلومات المقدمة، من بين جملة أمور، بالجهود الرامية إلى ما يلي: زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى نساء الشعوب الأصلية؛ وتشجيع الالتحاق بالمدارس وزيادة معدلات إتمام الدراسة في أوساط الطالبات من الشعوب الأصلية؛ وتوفير التعليم بلغات الشعوب الأصلية وبوسائل ملائمة ثقافيا.

١٨ - أفادت أستراليا بأنه، في حين أن الفجوة التعليمية قد تقلصت إلى حد ما خلال السنوات الأخيرة، فإن معدلات المشاركة في التعليم ومستويات التحصيل لدى الأستراليين من الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس لا تزال أدنى من معدلاتها لدى الأستراليين من غير السكان الأصليين. وفيما يتعلق بالطالبات من الشعوب الأصلية، فإن معدلات الاستمرار في الدراسة فيما بين ٧ و ٨ سنوات و ١٢ سنة تبلغ ٥٨,٢ في المائة لفتيات الشعوب الأصلية و ٨٦ في المائة للفتيات من غير الشعوب الأصلية. وإجمالا، لا يبقى في المدرسة حتى سن ١٢ سنة سوى ما نسبته ٥٠ في المائة من الطالبات من الشعوب الأصلية.

١٩ - ذكرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنها خفضت معدلات الأمية من خلال برنامجها الوطني لمحو الأمية المعنون ''Yo si puedo'' (إذا كان يمكنني) وكذلك برنامجها المعنون ''Yo si puedo seguir'' (إذا كان يمكنني الاستمرار) الموجه تحديدا إلى نساء الشعوب الأصلية، وكذلك إلى فئات نسائية أخرى. وفي عام ٢٠١٠، سنت الحكومة القانون ٠٧٠ المعنون ''قانون أفيليني سينياني وإليساردو بيريس للتعليم''، الذي يساعد على تعزيز إمكانية حصول الفتيات على التعليم وزيادة معدلات بقائهن فيه. وقد نفذت الحكومة أيضا برنامج ''خوانسيتو بنتو'' الذي يوفر المساعدة المالية للفتيات من أجل الالتحاق بالمدارس، فضلا عن برامج للوجبات المدرسية والنقل المدرسي، موجهة لبنات الشعوب الأصلية والفتيات المزارعات. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة شبكة جامعات للشعوب لأصلية وقدمت منحا دراسية كي تتمكن نساء الشعوب الأصلية من الالتحاق بالجامعات.

٢٠ - أبلغت كندا عن عدد من المبادرات الرامية إلى معالجة الحالة التعليمية للشعوب الأصلية في كندا، والتي أدت، وفقا لما أفادت به تقارير أولية، إلى زيادة النواتج التعليمية للبنين والبنات على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك، فقد أفادت الحكومة بأن الفجوة لا تزال قائمة في التحصيل التعليمي بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين، حيث بلغت في عام ٢٠١١ نسبة الحاصلات على التعليم الثانوي أو التعليم العالي ٧٤ في المائة من نساء الشعوب الأصلية مقارنة بنسبة ٨٩ في المائة من نساء غير الشعوب الأصلية. وأبلغت

الحكومة عن زيادة مطردة في نسبة نساء الشعوب الأصلية الحاصلات على شهادة جامعية، وأشارت إلى أنه تم توفير التمويل اللازم لأفراد الأمم الأولى من أجل الالتحاق بالكليات والجامعات.

٢١ - أعربت شيلي عن اهتمامها بوضع برامج مصممة خصيصا للقضاء على الأمية في أوساط نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

٢٢ - أفادت غواتيمالا بأنها خفضت معدلات الأمية خلال العقد الماضي، على الرغم من أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى نساء الشعوب الأصلية، والبالغة ٧٤,٥ في المائة، ما زالت أقل منها عند غير نساء الشعوب الأصلية (٨١,٤ في المائة). ولمعالجة هذه المسألة، فقد اعتمد المجلس الوطني لمحو الأمية مشروع محو الأمية المعنون ''حياتنا'' بلغات شعب المايا، والذي يركّز على الشؤون الجنسانية، ويوفر أيضا التدريب على مهارات أخرى، بما في ذلك المهارات العلمية والتكنولوجية. وينفَّذ المشروع بأربعٍ من لغات المايا في ٢٤ بلدية واقعة ضمن مقاطعات سان ماركوس، وأويويتينانغو، وتوتونيكابان، وسولولا، وكيتشي، وتشيكيمولا، وألتا فيراباس. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، شارك ١ ٣٠٩ من الشباب والبالغين في المشروع.

٢٣ - أنشأت كولومبيا أيضا صندوقا لدعم النساء القاطنات في مناطق النزاع في إكمال تعليمهن العالي، مع إيلاء الأولوية لنساء الشعوب الأصلية، وذوات الإعاقة، والمنحدرات من أصل أفريقي. وتلقّى قرابة ٣٥٧ امرأة الدعم من خلال الصندوق.

٢٤ - أعربت إكوادور عن إدراكها لضرورة تضييق الفجوة التعليمية من أجل معالجة الإجحاف الذي تعاني منها نساء الشعوب الأصلية فيما يتعلق بفرص التعليم. وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وضعت إكوادور نظاما تعليميا ثنائي اللغة ومتعدد الثقافات، وصلت عن طريقه إلى ٠٤١ ٦٤ فتاة من الشعوب الأصلية في مرحلة التعليم الأساسي/العام، و ٦٣٨ ٥ فتاة من الشعوب الأصلية في مرحلة تعليم الأسرة/الطفل. وشيدت أيضا مدارس تتيح إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا في المناطق الريفية.

٢٥ - أفادت فنلندا بأن الحملة الوطنية لمكافحة التمييز، المعنونة ''المساواة أولوية''، قد نُفِّذت في عام ٢٠١١ بهدف تعزيز المساواة في التعليم. وشملت الحملة إعداد مواد تعليمية خاصة بالشعب الصامي. وكانت المواد موجهة أيضا للمعلمين وللنقابات ومديري المدارس، على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٦ - أفادت غيانا بأنها زادت، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٤، عدد المدارس الثانوية في مناطق البلد الداخلية التي يقطنها شعب الهنود الحمر، من مدرسة واحدة إلى ١٣ مدرسة. وقد أتاح حصول أطفال الهنود الحمر على التعليم الثانوي الفرصة للطلاب على التدرب للتخصص في مجالات التدريس والتمريض والطب وللعمل في مجالي إنفاذ القانون والدفاع.

٢٧ - أفادت الهند بأن مسألة انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث بين القبائل المصنّفة تثير قلقا بالغا. ومنذ عام ٢٠٠٨، نفذت الهند برنامجا لتعزيز التعليم لدى فتيات القبائل المصنّفة في ٤٥ مقاطعة تُعرف بانخفاض المستوى التعليمي فيها، وتمثل نسبة أفراد القبائل المصنّفة فيها ٢٥ في المائة أو أكثر، وتقل نسبة الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة فيها عن ٣٥ في المائة، وفقا لبيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٠١. ونفذت الحكومة أيضا برنامجا يوفر التعليم للصفوف العليا بالمدارس الداخلية الابتدائية في مناطق يقل فيها إلمام المرأة بالقراءة والكتابة عن المتوسط العادي، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات المنتميات إلى الطوائف المصنّفة، والقبائل المصنّفة، ”والطبقات المتخلفة الأخرى“، والأقليات. وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة برنامجا يهدف إلى تحسين إمكانية الحصول على تعليم ثانوي جيد، مع إعطاء الأولوية لمجالات تركّز على الطوائف المصنّفة والقبائل المصنّفة والأقليات.

٢٨ - أبلغت إسرائيل بأن هيئة النهوض بوضع المرأة توفر الفرص للمرأة البدوية لإكمال تعليمها من خلال طائفة من المقررات الخاصة وبرامج التدريب. وقامت أيضا بتحسين البنى التحتية لتسهل التحاق البنات البدويات بمدارس قريبة من منازلهن.

٢٩ - أعربت المكسيك عن إدراكها لضرورة تحسين إمكانية الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي في المناطق الريفية. وفي هذا الخصوص، دأبت الحكومة على تنظيم اجتماعات وطنية للريفيات ولنساء الشعوب الأصلية والفلاحات بغية تعزيز بناء القدرات، وكذلك تبادل الخبرات في مجالات، من قبيل حيازة الأراضي، والتنظيم الاجتماعي والإنتاجي.

٣٠ - أفادت نيبال بأنها تقوم بتنفيذ مشروعها الثاني للتعليم العالي (٢٠٠٤-٢٠١٤). ويتمثل أحد أهداف هذا المشروع في تحسين سبل وصول الطلاب المحرومين والمؤهلين دراسيا - بمن فيهم الفتيات ونساء الداليت والمحرومات تعليميا من نساء القوميات الأصلية - إلى التعليم العالي من خلال استخدام المساعدة المالية، والمنح الدراسية للطلاب، ومن خلال زيادة استيعاب المدارس الثانوية.

٣١ - ذكرت نيوزيلندا أن مكاسب قد تحققت في مجال التعليم. ففي عام ٢٠٠٥، كان ما نسبته ٤٠ في المائة من خريجات نساء الماوري يحمل شهادة وطنية في التحصيل العلمي من

المستوى الثاني فما فوق؛ وبحلول عام ٢٠١٢، ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣ في المائة. وإجمالا، فإن معدل مشاركة نساء الماوري والمحيط الهادئ في التعليم العالي يفوق معدل مشاركة الأوروبيات والآسيويات. وتشمل الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحسين النواتج الخاصة بنساء الماوري مواصلة عملية تسوية المطالبات التاريخية بين التاج وقبائل الإيوي (قبائل الماوري).

٣٢ - أبلغت النرويج بأن إجمالي نسبة النساء الدارسات في التعليم العالي أكبر من نسبة الرجال. ويقل المستوى التعليمي قليلا عند الرجال الصاميين عنه عند بقية السكان، في حين يتساوى المستوى التعليمي للنساء الصاميّات مع بقية السكان. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة نساء الشعب الصامي ورجاله الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٢٤ سنة والمسجلين في التعليم العالي ٣٩,١ في المائة و ٢٦,١ في المائة، على التوالي. ويمثل هذا زيادة عن عام ١٩٩٥، عندما كان الرقمان المناظران ٢٩,٧ في المائة للنساء الصاميات و ٢٢,٥ في المائة للرجال الصاميين.

٣٣ - أفادت الفلبين بأنها تقوم بوضع تدابير ترمي إلى زيادة فرص الفتيات والفتيان من الشعوب الأصلية في أن يصلوا، على أقل تقدير، إلى تعليم أساسي يقر ويحترم ثقافتهم وممارساتهم واحتياجاتهم، وخاصةً من خلال برنامج تعليم الشعوب الأصلية التابع لإدارة التعليم، الذي يوفر التمويل اللازم لبناء القدرات.

٢ - نساء الشعوب الأصلية والصحة

٣٤ - قدمت الدول معلومات عن صحة نساء الشعوب الأصلية. وفي حين تتفاوت بين الدول، بشكل عام، الأنشطةُ المعينة التي تقيمها البرامج المنفذة على الصعيد الوطني والنجاحات التي تحققها تلك البرامج، فقد قدمت الحكومات معلومات عن الخدمات الصحية الملائمة ثقافيا، وبرامج صحة الأمومة، وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية، وبرامج الوقاية من الأمراض، من بين معلومات أخرى.

٣٥ - أعربت أستراليا عن إدراكها أن تحسين صحة جميع النساء الأستراليات يؤدي إلى تحسين صحة المجتمع ككل. وفي هذا الصدد، ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، أطلقت أستراليا الخطة الصحية الوطنية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٣، التي تركز على المجالات الرئيسية لتحسين صحة ورفاه السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. ونفذت الحكومة أيضا برامج لتحسين خدمات صحة الطفولة والأمومة، بما في ذلك

برنامج ''الصحة مدى الحياة''، و ''البرنامج الأسترالي لشراكة الممرضين والأسر''، وبرنامج ''التوجهات الجديدة: بداية متكافئة في حياة أطفال الشعوب الأصلية''.

٣٦ - أفادت البرازيل بأنه تُراعَى، لدى تقديم الخدمات الصحية، الخصائص المميزة للنساء ذوات الخلفيات الثقافية المختلفة.

٣٧ - في كندا، يُتاح لنساء الأمم الأولى ونساء شعب الإنويت وجماعات الهجناء، مثلهن مثل بقية الكنديين، فرص الحصول الشامل على الرعاية الصحية، التي تقدمها بها الحكومات الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، وفقا لأحكام قانون الصحة الكندي. وتقدم الحكومة الاتحادية الأموال وتوفر الرعاية الصحية في ٨٥ من التجمعات النائية/المعزولة من مجتمعات الأمم الأولى التي لا تصل إليها خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها المقاطعات. وقد باشرت بتنفيذ عدة برامج للجماعات المعرضة للمخاطر من النساء والفتيات الكنديات، في مجالات من قبيل الصحة والتنشئة الاجتماعية للأطفال الملائمتين ثقافيا، وصحة الأمومة والتغذية السابقة للولادة (التي تشتمل على عنصر يخص نساء الأمم الأولى ونساء شعب الإنويت). ونفذت الحكومة أيضا برنامج ''انطلاقة الشعوب الأصلية في التجمعات الحضرية والشمالية'' وبرنامج ''انطلاقة الشعوب الأصلية في المحميات''، اللذين يدعمان النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في أوساط السكان الهجناء وأفراد شعب الإنويت والأمم الأولى.

٣٨ - أفادت كولومبيا بأنها تقوم، منذ عام ٢٠٠٩، وفي إطار السياسة الوطنية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بتنفيذ أنشطة ترمي إلى تحسين صحة نساء الشعوب الأصلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وبرامج لشعب إمبيرا تهدف إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيره من أشكال العنف، فضلا عن برامج تدريبية لمعالجين ينتمون إلى جماعات إمبيرا - تشامي. وفي عام ٢٠١٢، عقدت الحكومة مؤتمر قمة مع سلطات الشعوب الأصلية بغية توفير منتدى للحوار بشأن كيفية التعامل مع الممارسات الضارة بصحة نساء الشعوب الأصلية وحياتهن.

٣٩ - أشارت شيلي إلى أن وزارة الصحة قد وضعت برنامجا خاصا بالشعوب الأصلية، يشتمل على نهج يراعي اختلاف الثقافات. ويوفر البرنامج للشعوب الأصلية، ولا سيما المرأة، خدمات رعاية صحية ورعاية صحية بديلة تراعي تعدد الثقافات. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت وزارة الصحة ووزعت مواد تعليمية متعلقة بخدمات الرعاية الخاصة بالحمل والولادة والنفاس وتربية الأطفال في مناطق تضم أكبر عدد من أفراد الشعوب الأصلية في البلد. وإضافة إلى ذلك، فقد تمَّ، في مستشفيات واقعة في منطقتي أريكا وإيكيكي، تنفيذ برامج تهدف إلى تشجيع الولادة الطبيعية وخدمات أخرى مناسبة من الناحية الثقافية.

ووقّعت الوزارة أيضا اتفاقا مع الهيئة الحكومية للنهوض بالشعوب الأصلية والمؤسسة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية، يرمي إلى منع التمييز ضد أفراد الشعوب الأصلية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونشرت وزارة التخطيط أيضا دليلا بشأن الحمل بلغات الشعوب الأصلية التالية: المابودنغون، والأيمارا، والرابا نوي، والهويليش، في إطار مبادرتها المعنونة ''Chile Crece Contigo'' (شيلي تنمو معكم).

٤٠ - أشارت إكوادور إلى أنها قامت بإنشاء المديرية الوطنية للتعددية الثقافية والحقوق والمشاركة الاجتماعية في الصحة، التي وضعت بروتوكولات متعلقة بالأصل العرقي. وعلى وجه الخصوص، قامت، في عام ٢٠١٠، بتنفيذ عملية فرعية في مجال الطب المراعي لتعدد الثقافات ووضع سياسات صحية متعددة الثقافات للنساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، من أجل تيسير وصولهن إلى الخدمات الصحية.

٤١ - تتضمن السياسات الصحية التي تنتهجها غواتيمالا فيما يخص المراهقين والشباب وخطتها الوطنية الشاملة، اعتبارات متصلة بالانتماء العرقي. وصممت الحكومة أيضا استراتيجية للاعتراف بالمرشدين الصحيين الاجتماعيين والثقافيين وبالقابلات، وردت في مذكرة تفاهم مبرمة بين وزارة الصحة والتحالف الوطني لمنظمات نساء الشعوب الأصلية. وشاركت الوزارة في حوار مع القابلات يهدف لوضع هذه الاستراتيجية بهدف التوصل إلى فهم أفضل لممارساتهن في مجال رعاية الأمومة وتنظيم الأسرة. وقامت الحكومة أيضا بإعداد دليل بشأن مؤشرات الخصوصية الثقافية في مجال الصحة لقياس نوعية الخدمات المقدمة في سياقات اجتماعية - ثقافية مختلفة. وإضافة إلى ذلك، وقّعت الأمانة المعنية بالمرأة والتابعة للرئيس على اتفاق مع وزارة الصحة يقضي بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للمساهمة في القضاء على أوجه التفاوت في الحصول على الخدمات الصحية القائمة على نوع الجنس أو العرق، أو لأسباب أخرى. وتقدم الحكومة الدعم الفني للمجلس الوطني لصحة الشعوب الأصلية، بما في ذلك تدريب نساء على أداء مهام القابلات وتقديم الرعاية الصحية.

٤٢ - تشمل جهود المكسيك الرامية إلى تعزيز البرامج الصحية للشعوب الأصلية والفئات الأخرى، وضع نماذج وأدلة للصحة المتكاملة، فضلا عن معايير يتعين على مقدمي الخدمات الصحية استخدامها.

٤٣ - أفادت نيوزيلندا بأن نساء الماوري عادة ما يكن أسوأ حالا من النساء الأخريات فيما يخص طائفة من المؤشرات الصحية، ومع ذلك فقد تحققت بعض المكاسب. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩، أجرت نسبة ٤٩ في المائة من نساء الماوري المؤهلات فحصا دوريا للثدي بالمجان؛ وبحلول عام ٢٠١٤، ارتفعت نسبة تلك التغطية إلى ٦٦ في المائة من نساء

الماوري. وتفيد الحكومة بأنها نفذت أيضا برنامجا للتحصين ضد فيروس الورم الحُليمي البشري، وهو البرنامج الذي نجح في استهداف نساء الماوري. وقد تحققت أوجه تقدم في رفع العمر المتوقع لدى الماوريين، وإن كان لا يزال أقل من العمر المتوقع لبقية السكان، حيث بلغ العمر المتوقع ٧٥ عاما لنساء الماوري (في مقابل ٨٣ عاما للنساء غير الماوريات) و ٧٠ عاما لرجال الماوري (في مقابل ٧٩ عاما للرجال غير الماوريين). ومنذ عام ٢٠١٠، ما فتئت الحكومة تنفذ نهج ''وهاناو أورا''، وهو برنامج متكامل لتقديم الخدمات يتطلب عمل عدة وكالات حكومية جنبا إلى جنب مع الأسر والمجتمعات المحلية ككل. ومن خلال هذا البرنامج، تُزوّد الأسر بطبيب ممارس يعمل معها من أجل تحديد وتوفير إمكانية الاستفادة من طائفة من الخدمات الصحية والاجتماعية.

٤٤ - أفادت النرويج بأنها تولي اهتماما خاصا لخدمات الرعاية الصحية المتاحة لشعب الصامي. ففي عام ٢٠١٠، أجرت الهيئة الصحية الإقليمية لشمال النرويج تحليلا مستفيضا لمدى توفير خدمات الرعاية الصحية المتخصصة (النفسية منها والبدنية على حد سواء) لشعب الصامي. وخلصت الدراسة إلى أن السكان الصاميين تقل لديهم كثيرا حالات الإصابة بالسرطان، ولا سيما سرطان الثدي وسرطان الرئة. كما خلصت إلى عدم وجود فروق ملحوظة في الرعاية المقدمة إلى الصاميين وغير الصاميين. وفي عام ٢٠١٢، أُجريت دراسة استقصائية للسكان في المقاطعات الشمالية الأربع، استنادا إلى استبيان تُرجم إلى لغات الشعوب الأصلية الصامية. ويجري حاليا تحليل البيانات، وسوف تستخدم نتائج الدراسة الاستقصائية في جملة أمور منها دراسات الصحة العقلية من منظوري الأصل العرقي ونوع الجنس.

٤٥ - وضعت الفلبين برنامجا قائما على حقوق الإنسان يدعى برنامج ''التحويل النقدي المشروط''، وهو برنامج يوفر التمويل للأسر المؤهلة من بين الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، بما في ذلك المجتمعات المحلية ذات الثقافات الأصلية، وذلك بغرض الحصول على الخدمات الصحية والتغذوية. وتفيد التقارير بأن البرنامج ساعد على زيادة عدد النساء اللاتي يتلقين الرعاية قبل الولادة وبعدها.

٤٦ - أفادت سورينام بأنها زادت من فرص حصول النساء المهمشات والضعيفات على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وأن لديها برامج خاصة تركز على نساء الشعوب الأصلية والمارون.

٣ - العنف ضد نساء الشعوب الأصلية وسبل اللجوء إلى القضاء

٤٧ - تعد مسألة العنف ضد نساء الشعوب الأصلية من المسائل المثيرة للقلق بالنسبة لعدد من الدول، التي وضعت برامج واستثمرت موارد هامة في مبادرات تهدف إلى التصدي لهذه المشكلة.

٤٨ - اعتمدت أستراليا خطة وطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن (٢٠١٠-٢٠٢٢)، وتفيد التقارير بأنها قامت من خلالها بتنفيذ حلول محلية لمنع العنف والتصدي له. وعلاوة على ذلك، استفاد من مشاريع ''التثقيف في مجال العلاقات القائمة على الاحترام''، الرامية إلى منع العنف، ما يزيد على ٠٠٠ ٣٢ مشارك، في جميع أنحاء البلد، من بينهم ما يزيد على ١٠٠ ٨ من الشباب المنتمين إلى الشعوب الأصلية. وقدمت أستراليا أيضا مبلغ ٧٤,٦ مليون دولار أسترالي (نحو ٦٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لتغطية الخدمات القانونية المقدمة للسكان الأصليين في جميع أنحاء البلد بهدف تقديم مساعدة قانونية فعالة يسهل الحصول عليها وتراعي الاعتبارات الثقافية وما يتعلق بذلك من خدمات إلى الشعوب الأصلية. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، أتاحت الخدمات القانونية المقدمة للسكان الأصليين تقديم المساعدة إلى ٣٧٣ ٦١ امرأة في المدن والأقاليم والمناطق النائية.

٤٩ - أفادت كندا بأنه، وفقا لما ورد في تقرير صدر عام ٢٠٠٩، يزيد احتمال وقوع نساء الشعوب الأصلية ضحية للعنف حوالي ثلاث مرات مقارنة بالنساء من غير الشعوب الأصلية. وقد وُضعت طائفة واسعة من المبادرات التشريعية وغير التشريعية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات والأقاليم لمعالجة هذه المسألة. ومن هذه المبادرات مبادرة متعددة الولايات القضائية للتصدي للعنف الأسري من خلال نظام العدالة الجنائية (بما في ذلك تعزيز القانون الجنائي، ووضع سياسات عامة للشرطة والنيابة العامة، واتخاذ أدوات لتقييم المخاطر، واستحداث محاكم متخصصة في مجال العنف الأسري، وتقديم خدمات للضحايا، ووضع برامج لمعالجة المعتدين)، فضلا عن القانون المدني وتدابير منع العنف الأسري على نطاق أوسع، وتقديم المساعدة للضحايا، والمبادرات الرامية إلى منع العنف. وتشكل أيضا مسألة النساء والفتيات المفقودات والقتيلات من بين السكان الأصليين مصدر قلق بالغ. وقد اتخذت الحكومة العديد من الخطوات، بالشراكة مع السكان الأصليين، لتحسين السلامة فيما يخص نساء وبنات السكان الأصليين وتعزيز استجابة النظام القضائي لقضايا المفقودات والقتيلات من السكان الأصليين، وقد قامت بتنفيذ استراتيجية

تتألف من سبع خطوات تحقيقا لهذا الغرض. ويقدَّم أيضا التمويل مباشرة إلى منظمات المجتمع المحلي كجزء من مجمل الجهود الرامية إلى الحد من العنف.

٥٠ - قدمت شيلي معلومات عن استراتيجية وخطة عمل مستقبليتين لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها، بما في ذلك العنف ضد نساء الشعوب الأصلية. ومن المزمع أيضا إنشاء هيئة حكومية مشتركة بين المؤسسات تقوم بتنسيق الاستراتيجية.

٥١ - أفادت حكومة كولومبيا بأن المنظمات النسوية، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، تعمل على صياغة خطة عمل بشأن الضمانات الممنوحة للنساء القائدات والمدافعات عن حقوق الإنسان، على أن تنفذها مجموعة من الوزارات تعمل في عدة قطاعات.

٥٢ - في غواتيمالا، يعمل مكتب أمين المظالم المعني بنساء الشعوب الأصلية على نطاق واسع لتعزيز حقوق نساء الشعوب الأصلية، بوسائل منها تدريب قائدات من نساء الشعوب الأصلية والإشراف على القضايا التي تنطوي على ارتكاب العنف ضد المرأة. وقد استجابت المكاتب الاثنا عشر التابعة لمكتب أمين المظالم لـ ٢٣٥ ٣٧ قضية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. ويقوم المكتب أيضا بتنفيذ إطار عمل لمعالجة إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة لنساء الشعوب الأصلية.

٥٣ - أفادت الهند بأن منشور إحصاءات الجريمة الذي يصدر عن المكتب الوطني لسجلات الجريمة يتضمن فصلا عن الجرائم التي ترتكب ضد بعض الفئات المستضعفة في المجتمع، بما فيها النساء والأطفال، والطوائف المصنّفة والقبائل المصنّفة.

٥٤ - لا تزال المكسيك تشعر بالقلق إزاء الحاجة إلى وضع نموذج للقضاء على العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية باتباع نهج قائم على التعددية الثقافية واحترام حقوق الإنسان، بسبل منها اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، أقامت الحكومة ٢١ مترلا لفائدة نساء الشعوب الأصلية لأغراض منها تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف من نساء الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت السلطة القضائية بروتوكولات مختلفة للعاملين في مجال العدالة بغرض تنفيذها في القضايا التي تتعلّق بأفراد من الشعوب أو المجتمعات الأصلية.

٥٥ - ذكرت نيوزيلندا أن نساء الماوري أكثر عرضة للعنف بمقدار الضعف مقارنة بالنساء الأخريات. ومن بين الجهود التي تبذلها بهدف التصدي لارتفاع مستويات العنف ضد النساء والفتيات برنامج العمل الذي يدعى ''تو وهاناو'' للتصدي للعنف الأسري (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨)، والذي يوفر إطارا مفاهيميا يختص بشعب الماوري لمعالجة

هذا الموضوع. ويوفر البرنامج أيضا إطار عمل مدته خمس سنوات يمكن أن يتيح لمجتمعات الماوري والحكومة مواصلة العمل معا من أجل معالجة قضايا العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تجري اللجنة البرلمانية في نيوزيلندا المعنية بالخدمات الاجتماعية تحقيقا في التمويل المقدم للخدمات الاجتماعية المتصلة بالعنف الجنسي، يشمل استعراضا لما إذا كان يسهل حصول الشعوب الماورية على هذه الخدمات، وما إذا كانت هذه الخدمات مناسبةً من الناحية الثقافية، وما إذا كانت مستدامةً.

٤ - نساء الشعوب الأصلية في مواقع السلطة واتخاذ القرار

٥٦ - أدرجت بعض الدول معلومات عن مشاركة النساء في صنع القرار، سواء داخل مجتمعاتهن المحلية أو في الحقل السياسي الوطني. وبشكل عام، أبرزت الدول مشكلة تدني نسبة تمثيل نساء الشعوب الأصلية في مواقع السلطة واتخاذ القرار. وقد أبرز بعض الدول تدابير تصحيحية يجري اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة في الهياكل السياسية التمثيلية، وكذلك في برامج معيَّنة.

٥٧ - تقدم أستراليا الدعم المالي إلى الشبكات النسائية من أجل تشجيع النساء على تولي أدوار قيادية وتمثيلية وإدارية في مجتمعاتهن المحلية، وذلك عن طريق برنامج المنح الحكومية الخاصة بنساء الشعوب الأصلية. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، دعم هذا البرنامج ٦٣ مشروعا وساعد أكثر من ٦٠٠ ٣ امرأة. وتمول الحكومة أيضا التحالف النسائي الوطني للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس، الذي يهدف إلى تمكين نساء السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس والقيام بجهود الدعوة إلى تدخل السياسة العامة في القضايا التي تمسهن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة قد ساعدت على زيادة مشاركة نساء الشعوب الأصلية في برنامج ''العمل في بلد الموطن''، وهو مشروع يساعد على حماية وإدارة المناطق البرية والبحرية على حد سواء، ويوفر العمالة المستدامة للشعوب الأصلية.

٥٨ - سنّت دولة بوليفيا المتعددة القوميات قوانين لزيادة المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية. وتقتضي المادة ١١ من قانون الانتخابات رقم ٢٦ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على وجه الخصوص أن تكون نسبة ٥٠ في المائة من المرشحين المقدمين للمناصب السياسية الوطنية والمحلية من النساء. ويشمل ذلك القوائم المقدمة من مجتمعات الشعوب الأصلية وفقا لنظمها الانتخابية التقليدية. وأثناء صياغة الدستور الجديد (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، كان ٨٨ عضوا من أعضاء الجمعية المنتخبين، وعددهم ٢٥٦ عضوا، من النساء (أي نسبة ٣٥ في المائة)، وكانت ٣١ امرأة من بين هؤلاء من نساء الشعوب الأصلية، بما في ذلك رئيسة الجمعية. وتقدم الخطة الوطنية لتكافؤ الفرص تحت عنوان ''النساء يبنين بوليفيا الجديدة من أجل

'العيش الكريم'''، المعتمدة بموجب المرسوم السامي رقم ٢٨٩٥٠، استراتيجية للقضاء على النظام الأبوي وضمان مشاركة المرأة في صنع القرار، من جملة تدابير أخرى.

٥٩ - أفادت كندا بأنه في الأمم الأولى، كانت النساء في آب/أغسطس ٢٠١٣ يشغلن نسبة ١٦ في المائة من مناصب رؤساء الرابطات، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا عن النسبة العالية التي سُجّلت في عام ٢٠١٢، وهي ١٩,٨ في المائة.

٦٠ - أبلغت غيانا عن تحسن كبير في المشاركة السياسية لنساء الهنود الحمر. وهناك خمس نساء من بين أعضاء البرلمان الستة الذين ينتمون إلى الهنود الحمر. وعلاوة على ذلك، أشارت الحكومة إلى أن هناك حاليا وزيرتين في الحكومة من الهنود الحمر، تتوليان حقيبتي الشؤون الخارجية وشؤون الهنود الحمر. وهناك نساء أيضا من الهنود الحمر يشغلن مناصب رئيس لجنة الشعوب الأصلية ونوابه، وهي اللجنة المكلفة بموجب دستور غيانا بتعزيز حقوق الهنود الحمر. وأربعة من المفوضين العشرة هم أيضا من النساء. وهذا يتفق مع حكم من أحكام الدستور التي تشترط أن يكون أحد المرشحين الثلاثة الذين يقدمهم مجلس الزعماء الوطني امرأة، وأن يكون أحد المرشحَيْن اللذين تقدمهما منظمات الهنود الحمر امرأة. وعلى الصعيد المحلي، تشكل النساء نسبة ١٠ في المائة من الأعضاء المنتخبين بمجلس الزعماء والشيوخ، البالغ عددهم ١٨٦ عضوا.

٦١ - وضعت كينيا آليات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتقييم أثر السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة. وقد أُنشئت ثلاثة مراكز للتفوق تراعى فيها الشواغل الجنسانية. فعلى سبيل المثال، ستجرى دراسات عن كيفية إدماج معارف نساء الشعوب الأصلية المتعلقة بالبيئة في جهود حفظ البيئة وفي السياسات والقوانين البيئية.

٦٢ - أفادت المكسيك بأن الإصلاح الدستوري في مجال حقوق الإنسان قد يسر مشاركة النساء في صنع القرار في مجتمعاتهن المحلية من خلال مواءمة القوانين المحلية مع قوانين الولايات. ومع ذلك، ففي البلديات التي تزيد فيها نسبة السكان الناطقين بلغات الشعوب الأصلية عن ٤٠ في المائة، يكون عدد نساء الشعوب الأصلية اللاتي يشاركن في السياسة محدودا. ففي عام ٢٠٠٩ مثلا، لم تشغل النساء سوى ٢٣ منصبا من بين المناصب الرئاسية البالغ عددها ٥٢٣ (أي نسبة ٤,٤ في المائة)، و ٤٣ منصبا من بين المناصب النقابية البالغ عددها ٤٥٠ (أي نسبة ٩,٦ في المائة)، و ٩١٠ مناصب من بين المناصب المحلية البالغ عددها ٤٠٢ ٣ (أي نسبة ٢٦,٧ في المائة). وفي عام ٢٠١١، نفذت الحكومة استراتيجية لتعزيز الحقوق السياسية والانتخابية للشعوب الأصلية في المكسيك. وفي عام ٢٠١٢، قامت اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، في إطار برنامج العمل من أجل المساواة

بين الجنسين في صفوف الشعوب الأصلية، بإنشاء صندوق مشترك من أجل وضع مشروع لتدريب نساء الشعوب الأصلية ودعمه، الأمر الذي يشجع تعزيز دور نساء الشعوب الأصلية في القيادة وفي صنع القرار. وفي عام ٢٠١٣، دعم هذا المشروع ٢٢ مشروعا تدريبيا، بمشاركة ٦٤٢ ٣ امرأة من نساء الشعوب الأصلية.

٦٣ - أفادت نيوزيلندا بأن وزارة شؤون المرأة تنسق مع اتحاد رعاية نساء الماوري لاستضافة مناقشات في جميع أنحاء البلد بشأن القضايا التي تواجهها النساء ومتابعة ما يضطلعن به من أعمال.

٦٤ - أفادت النرويج بأنها بذلت جهودا بهدف زيادة مشاركة المرأة في برلمان شعب الصامي. ففي عام ٢٠٠١، لم يضم برلمان شعب الصامي سوى سبع نساء (أي نسبة ١٨ في المائة من المقاعد). وبهدف زيادة تمثيل المرأة، بادر برلمان شعب الصامي في عام ٢٠٠٥ إلى إطلاق حملات إعلامية ودعائية، فتمكن خلال تلك السنة من تحقيق توازن بنسبة ٥٠/٥٠ بانتخاب ٢٢ امرأة في البرلمان. وقد حافظ البرلمان على التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ في الانتخابات اللاحقة، وترأسه حاليا امرأة أيضا.

٥ - فتيات الشعوب الأصلية

٦٥ - عرضت عدة دول مبادرات خاصة تتعلق بفتيات الشعوب الأصلية، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة.

٦٦ - وضعت أستراليا برامج محددة من قبيل برنامج ''الاتجاهات الجديدة: بدء حياة تتسم بالمساواة لأطفال الشعوب الأصلية''. ويهدف البرنامج إلى تحسين صحة وتعليم أطفال الشعوب الأصلية وأمهاتهم من خلال حصولهم على الخدمات الشاملة للأمهات والأطفال الرضع في برامج لمعالجة الحمى الروماتزمية وغيرها من الأمراض وتوفير أماكن إقامة لنساء الشعوب الأصلية القادمات من مناطق نائية واللاتي يتعين عليهن السفر إلى مراكز إقليمية للولادة.

٦٧ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات القانون الجديد للأطفال والمراهقين، الذي يتضمن مبدأ التعددية الثقافية. وقادت وزارة العدل عملية الصياغة، بمشاركة أطفال من الشعوب الأصلية وبدعم من آبائهم. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، أصدر رئيس الدولة الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٢ للقضاء على تسلط الأقران في المدارس، وأقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قانوناً لإعلان عام ٢٠١٢ سنة لمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين.

٦٨ - قدمت كندا معلومات عن برنامج ''البداية السباقة للشعوب الأصلية في المناطق الحضرية والمجتمعات المحلية الشمالية''، الذي يدعم النماء في مرحلة الطفولة المبكرة لدى شعوب الهجناء وإنويت والأمم الأولى التي تعيش خارج المحميات. وقد كان لهذا البرنامج أثر إيجابي بشأن الاستعداد للالتحاق بالمدرسة، لا سيما في مجالات المهارات اللغوية والاجتماعية والحركية والأكاديمية والإلمام بالثقافة. وعلاوة على ذلك، تبرز أدلة قوية تؤكد أن الارتباط الثقافي والمرونة والعلاقات الإيجابية والقدرة على مواجهة الأحداث الصعبة تخفف من حدة مخاطر العنف والانتحار والأحداث السلبية الأخرى.

٦٩ - وأفادت نيوزيلندا بأن معدل ولادة المراهقات من شعب الماوري يزيد كثيراً على معدل ولادة المراهقات الأخريات. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت الحكومة دعما كبيرا للوالدين المراهقين من الفئات الضعيفة وأطفالهم، بما في ذلك توفير خدمات العاملين في العناية المركّزة، ودعم الإسكان، وتقديم دعم بشأن مهارات الأبوّة للآباء المراهقين، وتقديم مساعدات مالية لرعاية الأطفال، وإنشاء وحدات الآباء المراهقين لتمكين الوالدين الشباب من مواصلة تعليمهم الثانوي.

٧٠ - أفادت حكومة الفلبين بأن ظاهرة الزواج المبكر لا تزال شائعة لدى بعض جماعات الشعوب الأصلية. فما أن تتزوج الفتاة حتى تتوقف عن التعليم المدرسي في معظم الأحيان. وبين فتيات الشعوب الأصلية، لم تنه إلا ١٠ في المائة الدراسة الابتدائية و ٥ في المائة الدراسة الثانوية، ولم تنل ٢٠ في المائة تعليماً رسمياً أو يصنفن بأنهن أميات. إن الافتقار إلى التعليم يحد كثيراً من مؤهلات الفتيات لإيجاد فرص عمل أو وظائف. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى صعوبات في الحياة والحصول على وظائف بأجور متدنية مثل زراعة المحاصيل الجذرية والعمل في النسيج، وتأدية أعمال تابعة كالعمل في المنازل. وترد تقارير عن استقدام فتيات من الشعوب الأصلية إلى المدن المجاورة للعمل في المنازل أو المؤسسات الترفيهية.

٧١ - في سورينام، فإن الحمل المبكر بين المراهقات هو أعلى بصورة غير متناسبة بين الفقيرات اللاتي يعشن في المناطق الريفية، واللاتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية ومجموعات المارون. كما أفادت سورينام بأنه توجد أدلة قوية على أن العديد من حالات الحمل بين المراهقات تنتهي بالإجهاض، بما في ذلك عمليات إجهاض غير مأمونة.

٦ - نساء الشعوب الأصلية والفقر

٧٢ - قدمت عدة دول معلومات عن الحد من الفقر ووضع سياسات وبرامج إنمائية ذات صلة بنساء الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك تيسير مشاركة نساء الشعوب الأصلية في القوة العاملة، وزيادة توفير الخدمات الأساسية، وتأمين حصول الشعوب الأصلية على الأراضي.

٧٣ - أفادت أستراليا بأن النواتج الاقتصادية للمرأة تتأثر بعوامل متعددة تشمل كسب أجور أقل والعمل بدوام جزئي والطلاق أو عوامل أخرى. ويرجح أن تشارك نساء الشعوب الأصلية في القوة العاملة (٤٩,٣ في المائة) بنسبة أقل من مشاركة رجال الشعوب الأصلية (٦١,٦ في المائة). وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة لدعم تمكين المرأة اقتصادياً التركيز على زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، ومساعدة المرأة في مجال الأعمال التجارية، ومعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين.

٧٤ - ذكرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن لديها سياسات مختلفة تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع الذي تعاني منه الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء. وقد أدت هذه السياسات إلى ارتفاع مستويات توفير الخدمات الأساسية للنساء، بما في ذلك الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. علاوة على ذلك، يقر قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٩٦، القانون رقم ١٧١٥، بحق المرأة في الحصول على الأراضي وحقوق الملكية. ولتسهيل مشاركة المرأة في عمليات توزيع الأراضي وحقوق الملكية، أنشأت الحكومة الاتحاد الوطني لتنظيمات نساء الشعوب الأصلية والنساء الريفيات في بوليفيا (بارتولينا سيسا). وقد مارست هذه المنظمة أيضا الضغط من أجل إدراج أحكام متعلقة بنساء الشعوب الأصلية في عدة قوانين سُنَّت مؤخراً تتعلق بالأراضي، ومارست الضغط أيضاً من أجل إدراج نساء الشعوب الأصلية في جدول الأعمال السياسي للرئيس حتى عام ٢٠٢٥.

٧٥ - ذكرت كندا أنها استثمرت كثيراً في مهارات السكان الأصليين واستراتيجية التدريب المهني وصندوق المهارات والشراكة لكفالة أن تتوافر لشعوب الأمم الأولى والإنويت والهجناء المهارات التي يحتاجون إليها من أجل كفالة فرص عمل مجدية ومستدامة، بما في ذلك تدريب النساء على مهن غير تقليدية. كما نفذت الحكومة برنامج مساعدة لزيادة الدخل في المحميات، لتقديم المساعدة للأفراد المؤهلين والأسر التي تعيش في المحميات والتي تحتاج إلى مساعدات مالية، والمساعدة لكفالة حصول الشباب والشابات على المهارات والتدريب الذي يحتاجون إليها لتأمين فرص عمل لهم. وذكرت أيضا أنه اعتمد في عام ٢٠١٣ ''قانون البيوت العائلية في المحميات والمصالح أو الحقوق الزوجية'' الذي سدّ فجوة تشريعية تتعلق بحماية الممتلكات الزوجية والحقوق المتصلة بها في محميات شعوب

الأمم الأولى. ومنذ عام ٢٠٠٩، تم تفعيل اتفاقات المطالبة بالأراضي والحكم الذاتي الشاملة للعديد من شعوب الأمم الأولى.

٧٦ - شرعت سورينام في تنفيذ مشروع يدعى ”الدعم من أجل التنمية المستدامة للمناطق الداخلية“، وهو برنامج لترسيم حدود أراضي الشعوب التي تعيش في المناطق الداخلية، بما في ذلك أراضي الشعوب الأصلية. إلا أنها أشارت إلى أن الدستور لا يعترف بعد بالحقوق الجماعية في الأراضي.

٧ - نساء الشعوب الأصلية والإحصاءات

٧٧ - أبلغت عدة دول عن التقدم المحرز في تجميع البيانات الإحصائية والدراسات النوعية. وترد أدناه بعض هذه النتائج.

٧٨ - أفادت الأرجنتين بأنها، في إطار إجراءات متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، قد أدرجت في تقريرها الوطني بيانات عن الشعوب الأصلية مصنفة حسب نوع الجنس.

٧٩ - أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بأن تعداد السكان والمساكن الذي أُجري في عام ٢٠١٢ تضمن أسئلة تتعلق بالتحديد الذاتي للهوية واللغة، مصنفة حسب نوع الجنس والسن. وفي عام ٢٠١٢، بدأت وزارة العدل والمعهد الوطني للإحصاء، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في وضع مؤشرات حقوق الإنسان من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والاتجار والصحة الجنسية والإنجابية.

٨٠ - ذكرت حكومة كوستاريكا أن تعداد السكان العاشر وتعداد المساكن السادس قد شملا سؤالاً عن التحديد الذاتي للهوية ونوع الجنس، مما أتاح إمكانية جمع معلومات عن نساء الشعوب الأصلية.

٨١ - ذكرت إثيوبيا أنها تطلب من الوزارات المعنية أن تعزز مراعاة المنظور الجنساني في السياسات القطاعية، بما في ذلك جمع البيانات المتعلقة بحالة نساء الشعوب الأصلية.

٨٢ - تقر فنلندا بأهمية إيلاء اهتمام خاص للأشكال المتقاطعة والمتعددة للتمييز على أساس نوع الجنس وغير ذلك من الأسباب، وأقرت أيضاً بعدم توافر بيانات بحوث كافية مصنفة بحسب نوع الجنس عن الحالة أو الظروف المعيشية أو المشاركة السياسية للسكان الصاميين، بما يدعم عملية صنع القرار.

٨٣ - ذكرت حكومة غواتيمالا أن تصنيف البيانات حسب المجموعات الإثنية قد تصدّر سلّم الأولويات في عام ٢٠١٣ لكي تتسنّى دراسة الفجوات القائمة بين الرجال والنساء لدى الشعوب الأصلية وغير الشعوب الأصلية في عدد من المجالات. وحددت غواتيمالا مجموعة من ٤٦ مؤشراً لجمع البيانات في ستة مجالات هي: السكان والاقتصاد والتعليم والصحة والمشاركة السياسية والعنف ضد المرأة.

٨٤ - أدرجت غيانا أسئلة تتعلق بهوية مجموعات شعوب الهنود الحمر ونوع الجنس وذلك ضمن الدراسة الاستقصائية بشأن السكان والأسر المعيشية التي أجرتها في عام ٢٠٠٩.

٨٥ - في عام ٢٠١٣، أجرت حكومة نيوزيلندا دراسة ''تي كوبنغا''، وهي أول دراسة استقصائية عن أوضاع الماوري شملت ٥ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى عرق الماوري و/أو ينحدرون منه. وجمعت الدراسة الاستقصائية معلومات عن مجموعة واسعة من المواضيع حول الصورة العامة المتعلقة بأوضاعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ثالثا - الاستنتاجات

٨٦ - بدأت نساء الشعوب الأصلية يظهرن باعتبارهن صوتاً قوياً ومؤثراً في مجال حقوق الشعوب الأصلية وحركات حقوق المرأة، لتعزيز الظروف المؤاتية تحسين ممارسة حقوقهن وزيادة التمتع بها على قدم المساواة، على نحو يراعي خصوصيتها، وذلك لكفالة احترام هذه الحقوق، وفي الوقت نفسه مواصلة الحفاظ على ثقافات وقيم الشعوب الأصلية ونقلها.

٨٧ - وفي هذا السياق، هناك تقدم مطرد في الإنجازات التي تحققها نساء الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أحرزت نساء الشعوب الأصلية تقدما في إبراز القضايا التي تتعلق بهن من خلال زيادة المشاركة في المحافل الدولية، كجزء من العمليات المتعلقة بالشعوب الأصلية، وتلك المتعلقة بالمرأة على نطاق أوسع على حد سواء. وقد كفلت هذه الجهود الاعتراف بحقوق وشواغل نساء الشعوب الأصلية وإدراجها في صكوك دولية مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقية رقم ١٦٩)، والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية.

٨٨ - إلا أنه بعد عشرين عاما من عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، لا تزال نساء الشعوب الأصلية يواجهن تحديات كبيرة إزاء تمتعهن التام بحقوق الإنسان. ويُبرز تحليل الاستعراضات الوطنية الأوضاع الخاصة لنساء الشعوب الأصلية والتقدم الذي أحرزته الدول، فضلا عن إيضاحات بشأن التحديات العالقة الكثيرة. وتظهر مجموعة التدابير الواسعة

التي ذكرتها الدول أن التقدم المحرز في مجال حقوق نساء الشعوب الأصلية يتباين كثيراً بحسب المناطق والبلدان، ويتأثر بالأولويات الوطنية والفرص السياسية، فضلا عن الموارد المالية. ومن الجدير بالذكر أنه توجد لدى بعض الدول والمناطق مبادرات مختلفة تشمل التركيز بوجه خاص على نساء الشعوب الأصلية، في حين يلوذ بعضها بالصمت إلى درجة كبيرة إزاء هذه القضية.

٨٩ - ويبدو أن معظم الإجراءات المستهدفة من قبل الدول تتمثل في مجالات العنف ضد المرأة والصحة والتعليم وبناء القدرات. ويتضح بجلاء أن هذه المجالات ذات طابع جنساني (لا سيما العنف ضد المرأة والشواغل الصحية التي تمس المرأة بشكل خاص) أو أنها مجالات تبين أن نساء الشعوب الأصلية يعانين من الحرمان أو الضعف على نحو محدد (من قبيل معدلات الأمية). وضمن هذه المجالات، أقرت عدة دول بأن نساء الشعوب الأصلية يواجهن تحديات محددة تتطلب اتخاذ إجراءات متباينة. ومن المؤكد أن بعض التدابير التي ذكرتها الدول في تقاريرها لمعالجة الشواغل يمكن وصفها بأنها ممارسات جيدة ناشئة، يمكن البناء عليها أو تكرارها في بلدان أو سياقات أخرى.

٩٠ - ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية التي حددتها الدول في مستوى مشاركة نساء الشعوب الأصلية في عملية صنع القرار، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني. وبصورة عامة، لا تزال المرأة تواجه تمييزاً في هذا الأمر، على الرغم من المكاسب المتواضعة التي تحققت في بعض البلدان. ويمثل تدني مستوى مشاركة نساء الشعوب الأصلية مشكلة في حد ذاته، ويشكل أيضاً عقبة أمام نشر الوعي وإيجاد حلول لمجموعة واسعة من الشواغل الأخرى التي تواجه نساء الشعوب الأصلية في مجالات التعليم والصحة والعنف والحد من الفقر والوصول إلى العدالة وغيرها من المجالات. وينبغي أن تشكل زيادة مشاركة نساء الشعوب الأصلية في السلطة وصنع القرار أولوية لكل من الدول وداخل مجتمعات الشعوب الأصلية.

٩١ - علاوة على ذلك، يمكن تحسين الاستجابة لبعض القضايا الخاصة التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية من خلال جهود الإدماج وباعتبار حقوقهن مسألة شاملة لعدة قطاعات في السياسات والبرامج العامة المتعلقة بالمرأة و/أو بالشعوب الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين الاستجابة للشواغل التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية بزيادة الوعي بشواغل نساء الشعوب الأصلية في أوساط وصنع القرار والسلطات الوطنية. ومن شأن ذلك أن يمكّن صانعي السياسات من فهم المسائل الكثيرة الحالية التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، يشكل تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس والأصل الإثني أداة أساسية لتحديد مجالات المشاكل وقياسها وإيجاد حلول لها.

٩٢ - وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن معالجة الشواغل التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية والفتيات يتطلب أن تتصدر حقوقهن كنساء وحقوقهن كشعوب أصلية سلّم الأولويات. وفي هذا الصدد، يجب النهوض بالحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي الوقت نفسه تقديم مبادرات مخصصة لنساء الشعوب الأصلية للمساعدة في معالجة المشاكل الهيكلية التي تمس الشعوب الأصلية والتي تساهم كذلك في جعل الأوضاع التي تؤثر على الشعوب الأصلية بصورة خاصة أكثر صعوبة. ويشمل ذلك النهوض بالحق في تقرير مصير الشعوب الأصلية بحيث تتمكن الشعوب الأصلية ذاتها من المشاركة في التنمية الفعالة والملائمة ثقافيا، وإيجاد حلول مستدامة للمشاكل التي تواجهها نساء الشعوب الأصلية.